سمو الشيخ جابر المبارك أثناء التصويت على الرئاسة

تصويت النواب على الرئاسة

أعضاء مجلس الامة «وزراء ونواباً» أدوا اليمين الدستورية في الجلسة الأولى لدور الانعقاد

الغانم بعد فوزه بـ« الرئاسة » : سأبقى كما كنت باراً بقسمي

لابد أن نوجة رسالة شكر وعرفان للشعب الكويتي الذي أعطانا ثقته وأن نرد له الجميل

- كل التقدير للنائب عبدالله الرومي وهو أكبر من منصب رئيس وقدره كبير في قلبي
- شعيب المويزري أخي ولة محبة كبيرة والمنافسة على الرئاسة لا تعني شيئا
- نتعاون معا لمصلحة الكويت ونتسامى على كل الجراح من أجلها

الغانم يتعهد بالعمل لأجل الوطن والمواطن

- الرأي الدستوري يحسم إعادة الانتخابات كما فعلنا في منصب نائب الرئيس
- العتيبي : الحركة الدستورية اتفقت مع الحكومة في انتخابات منصب نائب الرئيس

انتخابات عامة حرة نزيهة تمت تحت إشراف قضائي كامل، وهو بجميع اعضائه يمثلون المجتمع الكويتي بمختلف أطيافه. وقد اجريت هذه الانتخابات بعد ان رأيتم سموكم بثاقب نظركم أن من شان الظروف الاقليمية الدقيقة والتحديات الأمنية والاقتصادية الراهنة وما تحمله من مخاطر ومحاذير أن تجعل من الحكمة العودة الى الشعب مصدر السلطات ليعبر عن توجهاته في مواجهة تلك التحديات.

وسوف يكون هذا المجلس عند حسن ظن الشعب الكويتي به وقادرا على ذلك بإذن الله ثم بفضل توجيهاتكم الحكيمة والمعاونة الصادقة من جانب الحكومة واعضائها. وقد كان الدستور حريصا على التاكيد على ضرورة التعاون المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عندما نص صراحة على أن نظام الحكم في دولة الكويت يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور.

وقد اثبتت التجربة في الفصول التشريعية السابقة أن التعاون بين السلطتين وتلاقيهما وتآزرهما وليس تصادمهما هو الطريق الوحيد والمسار الأمن لتحقيق ما يصبو إليه الشعب الكويتي من اصلاحات هيكلية في المجالات المختلفة مالية واقتصادية وإدارية والتعامل مع التحديات الخارجية الدولية والاقليمية بما يتفق مع سياستنا الخارجية التي تقوم على دعائم ثابتة اهمها استقلالية القرار الكويتي والتعاون الكامل والوثيق مع اشقائنا الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وتنمية علاقاتنا الخارجية مع سائر الدول على أساس الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل.

يا صاحب السمو إن المواطن الكويتي ينتظر منا الكثير مجلسا وحكومة. فالخدمات الصحية ومخرجات التعليم لا تزال دون المستوى المطلوب ولا تزال طلبات الرعاية السكنية تتراكم على الرغم مما قام به مجلس الامة في الفصل التشريعي السابق وبالتعاون مع الحكومة من جهد صادق في هذا الشان وهو التعاون الذي نأمل المزيد منه حتى تضع حدا لهذه القضية التي تشغل اذهان الكثير من المواطنين.

كما انه لا تزال الحكومة تبحث في المجال الاقتصادي عن التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص بحيث لا يطغى احدهما على الآخر بالمخالفة لأحكام الدستور ومذكرته التفسيرية وبما يتفق ومقتضيات التوفيق بين الصالح العام ومصالح الأفراد.

كما انه وعلى الرغم من تعدد الاجهزة الرقابية فالفساد لا يزال قائما يراه الجميع جهارا نهارا في تحد سافر للقوانين.

وهذا الفساد المستشري كفيل وحده بإجهاض كل محاولات التنمية. إن مكافحة الفساد باتت ضرورة قصوى في الظروف المالية والاقتصادية التي نواجهها. فالكويت تمر الآن بمنعطف طول الأمد من ضعف الايرادات الامر الذي يحتم ولوج حقبة اصلاح اقتصادي تنموي بقناعة مجتمعية عامة. ولا يمكن اقناع المواطنين بأن للاصلاح الاقتصادي ثمنا لا بد للمواطن ان يتحمله وهو يرى بعينيه ان ما يخصم من جيبه يتحول اضعافه الى جيوب الفاسدين.

إن تطبيق الدستور نصا وروحا وحسن اختيار القيادات الادارية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتوقيع الجزاء الرادع والناجز على كل من يخالف القوانين المعمول بها ومواجهة حالات استغلال النفوذ والتربح غير المشروع على حساب الدولة بكل حزم هو السياج المنيع الذي يصون حياتنا الدستورية من العواصف التي تعكر صفوها وتعيق مسيرتها.

وبفضل قيادة سموكم الرشيدة وتوجيهاتكم السامية سوف نعمل معا مجلسا وحكومة في تناغم يضمن تحقيق المصالح والاهداف الوطنية وإعلاء شان الوطن ويحقق الحياة الطيبة لجمهور المواطنين وتدعيم مبدأ المشروعية وسيادة القانون ولا يكون ذلك إلا بالتعاون الصادق وبالحوار الهادئ الذي يستهدف المصلحة العامة والبعيد عن اللدد في الخصومة أو تصفية حسابات سابقة لا مناص من تجاوزها.

ونأمل أن يكون العمل البرلماني خلال هذا الفصل التشريعي بالأسلوب الذي يليق بنا كممثلين للأمة بما يحمله من رقي العبارة في الحوار واحترام تعدد الآراء واختلاف الرؤى تجاه القضايا العامة والايمان بأن طريق الاصلاح لا يكون إلا داخل قاعة عبدالله السالم وليس خارجها في الميادين والساحات ومن خلال القنوات التي نص عليها الدستور وهي عديدة تكفل تصحيح المسار إذا ما تم استخدامها في مواضعها المقررة وبالأسلوب السليم.

يا صاحب السمو إن دول الشرق الأوسط تمر بمرحلة هامة في تاريخها إذ تسودها احداث تهدد أمنها ومستقبلها في ظل علاقات دولية معقدة ومتشابكة، ودولة الكويت ليست بمنأى عن هذه الاحداث وتداعياتها الامر الذي يوجب الالتزام بسياسة خارجية حرة تحفظ للقرار الكويتي استقلاله إزاء أي ضغوط خارجية.

وفي ضوء ذلك تظهر اهمية الدور الهام الذي يقوم به مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي هو بغير شك الدرع الواقي لجميع دوله. فإن التلاحم بين دول المجلس وتوثيق العلاقات التي تربط بينها وبصورة خاصة في النواحي السياسية والأمنية اصبح الآن أكثر من أي وقت مضى ضرورة قصوى.

وسوف يساعد على ذلك عمق الروابط التاريخية التي تربط شعوبها اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا. وفي ظل القوى العظمى التي تسيطر اليوم على مقدرات العالم لم يعد أمام الكيانات الدولية الاخرى سوى التوحد في كيانات اكبر حتى تستطيع ان تفرض وجودها وسياساتها واحترامها في محيط دولي ملتهب لا يعرف سوى لغة المصلحة ودون اعتبار لأي مبادئ أخلاقية أو انسانية.

يا صاحب السمو نسال الله العلي القدير جلت قدرته أن يحفظ الكويت وشعبها وأن يسبغ عليها دائما نعمة الامن والاستقرار. كما نساله ان يوفقنا جميعا لما فيه خير الكويت ورفعة شانها وأن تكون دائما عند حسن ظن المواطنين فينا وأن يمتع سموكم وسمو ولي عهدكم بموفور الصحة والعافية ويحفظكم ذخرا للوطن وأبا وقائدا للمواطنين.

وادى اعضاء مجلس الامة

جانب من الجلسة

المويزري يبارك للرئيس ويطالبه بالحيادية

عائلة الغانم تساند